

المقدمة للقبائل من أجل تسهيل عملية استيطانها الزراعي للأرض واستثمارها لها .  
لقد كانت المشكلة المزدوجة الجوانب بالنسبة للاقتصاد البدوي والرعوي تتمثل في أن السلطة والادارة الكولونيالية لم تكن معنية بتحسين اوضاع البدو ولم تساعدهم بما فيه الكفاية من أجل استمرار نمطهم الانتاجي السابق . مثلما لم تساعد أولئك البدو الراغبين في الزراعة ، سواء الذين بدأوا بالاستقرار في الارض قبل الحرب ، او بعدها ، او أولئك الذين اخذوا بالزراعة بصورة جانبية مع استمرارهم في حياة الترحل والرعي المحدود (٢٠) .

لقد تمثلت سياسة السلطات الكولونيالية تجاه البدو في تركهم وشأنهم ، اي تركهم يواجهون صعوبات استمرار نمطهم الرعوي بعد الحرب الاولى ، بدون مساعدة تذكر يسهل استيطانهم في الارض ، بل على العكس ، استثمار المصاعب التي يعانون منها بهدف اخضاعهم اكثر فاكثر ، ودفعهم نحو اللجوء الى الدولة من أجل الحصول على المساعدة .

فهي اذ لم تقدم ما من شأنه تحويل اقتصادهم الى اقتصاد سلمي ، وتسهيل معيشتهم ، فأنها لم تقدم او هي قدمت مساعدات تافهة جدا ، مالية وفنية ، من أجل تأمين استقرارهم ومساعدتهم على حل مشكلات تطوير الاراضي التي قسي حوزتهم وزراعتها (٢١) .

ان حالة بني حسن في شمال البلاد ، مثال ذو دلالة كبيرة في هذا المجال . فهذه

(٢٠) راجع ابشتاين ، المصدر السابق .

(٢١) رغم اشارة عدد من التقارير البريطانية السنوية ( ولا سيما تقرير عام ١٩٢٩ ) الى وجود ميل ظاهر ورغبة في الاستيطان في الارض لدى القبائل البدوية في شرقي الاردن ، الا ان الجهود المبذولة من قبل السلطات الكولونيالية كانت محدودة جدا . جلوب تحدث مثلا عن الاستعانة بموظفين لتعليم القبائل طرق الزراعة المختلفة ، وصندوق تنمية المستعمرات قدم مبلغ ٢٠ الف جنيه تصرف على مدى ست سنوات لتوسيع دائرة الاراضي وتوزيع الارض المشاع ( تقرير عام ١٩٣٥ ) ، كما جرى الحديث عن بناء بعض المساكن الثابتة حول العيون وابار المياه وعن تحسين مصادر المياه في مناطق القبائل عن طريق حفر ابار ارتوازية ، وعن توزيع الاراضي على البدو ، وارسال المشرفين الزراعيين وتوزيع البذار مجانا . الا ان سائر هذه العمليات كانت محدودة وخصصت لها مبالغ تافهة . فقد اشار كيركبرايد ( المعتمد البريطاني في الاردن ) ، امام لجنة الانتداب في دور انعقادها التاسع والعشرين الى عدم وجود نظام خاص لتوطين البدو في شرقي الاردن ، وتذرع في تبريره الى ضالة خزانات المياه في مناطق البدو والملحة في اوقات الجفاف ، وبقلة الموارد المالية . و اشار التقرير البريطاني السنوي لعام ١٩٣٦ الى الصعوبات التي تعاني منها عملية توطين البدو . واكد كيركبرايد ان المشروع يتقدم ببطء ، وقال امام لجنة الانتداب في دور انعقادها السادسة والثلاثين ان مشروع توطين البدو وتسوية الاراضي يحتاج لمدة ١٢ سنة . راجع : خلة ، محمود كامل ، « التطور السياسي للمملكة الاردنية ٢١ - ١٩٤٨ » ، (رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ) ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .